شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

البنى التحتية والجرذان

بالتأكيد نحن في حاجة، بل في أمس الحاجة، إلى برنامج وطني شامل وسريع لإقامة البنى التحتية، فدكتاتورية صدام حسين بحروبها العبثية المدمرة، ثم دكتاتورية أمراء الطوائف الحالية بنزاعات أقطابها الصبيانية وصراعاتهم المهلكة على السلطة والنفوذ والمال، إلى جانب حرب الإرهاب الشعواء المتواصلة ضد الشعب العراقي، لم تترك لنا إلا الموت اليومي والظلام والأزبال والغبار والفساد والفقر والبطالة والتخلف المريع.

نحتاج إلى مشاريع كبرى للكهرباء ومياه الشرب والري والصناعة والزراعة والنفط والمعادن والنقل والبيئة والاتصالات والنقل والصحة والثقافة والتعليم ومحو الأمية والسكن والصرف الصحي والتدريب والتأهيل ... نحتاج اليها اليوم قبل الغد وهذه السنة قبل السنة المقبلة، وقد يكون قانون البنى التحتية الذي تسعى الحكومة لإقراره في مجلس النواب هو ما يمكن أن يلبي هذه الحاجات كلها بعد تضبيطه في البرلمان ووضعه موضع التنفيذ لاحقاً.

لكن على مجلس النواب، وكذلك الحكومة المتحمسة للقانون، أن يتعاملا بايجابية مع الملاحظات والتحفظات والاعتراضات المثارة على مشروع القانون. لا بد من التحرر من عقلية المؤامرة، من دون أن يعني هذا نفي امكانية المؤامرة بين الكتل السياسية المتنفذة في الحكومة والبرلمان، فمؤامراتها الكبيرة والصغيرة ضد بعضها البعض مما يُرى بالعين المجردة.

من أكثر ما يعترض عليه المعترضون ان القانون سيراكم علينا ديوناً وفوائد قد تُرهق الأجيال المقبلة وتكبّل إرادة الدولة والبلاد. ومما يجري الاعتراض عليه ان القانون يمكن أن يفتح أبواباً للفساد المالي والإداري أرحب من الأبواب الحالية المفتوحة على مصاريعها بعلم ودراية اساطين الدولة وبانخراط تام من بعضهم.

السنوات العشر الماضية شبه ضائعة، فما من شيء ذي قيمة فعلته الحكومات المتعاقبة، وهذا من جنايات جيش الفاسدين والمفسدين الجرار، وبأم العين نرى الآن أن المشاريع الصغيرة التي أنجزت (شوارع وجسور ومستوصفات ومدارس....) تتآكل وتتهاوى وقد أعيد ترقيع البعض منها مرة ومرتين.

لدينا خشية حقيقية من أن مشاريع البنى التحتية التي سيشملها القانون المقترح المثير للجدل والخلاف ستأتي في صورة مشاريع السنوات العشر الماضية. من يضمن ألاّ تكون كذلك؟ وكيف نضمن ألاّ تكون كذلك؟ لا بد من جواب واضح ومحدد لهذا، فالمشاريع المستهدفة بالقانون ستكلف ترليونات الدولارات.

في تصريح صحفي له قبل ثلاثة أيام أفاد رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في البرلمان النائب يونادم كنا بأن الاستثمار بموجب القانون المقترح "سيتم بالتعاقد مع شركات عالمية رصينة ومضمونة ضمانات سيادية وليس وسطاء كما يحصل حالياً".

ربما كانت نوايا النائب المحترم طيّبة وتطلعاته حقيقية، لكن السؤال يبقى قائماً: من يضمن ذلك من طرفنا نحن؟. وثمة سؤال منطقي يثيره كلام النائب: لماذا لم نذهب طيلة السنوات العشر الماضية الى الشركات العالمية الرصينة والمضمونة ضمانات سيادية؟ هل ما قدمناه إلى الشركات الأجنبية والمقاولين المحليين كان تبناً ونشارة خشب فلم يستحق الضمانات؟

لضمان أن تذهب مشاريع البنى التحتية إلى شركات رصينة ومضمونة ومأمونة ومعول عليها يقتضي الأمر أن تحقق الدولة في كل قضايا الفساد المالي والإداري التي أهدرت مئات مليارات الدولارات في أقل من عشر سنوات فقط، فجرذان الفساد الطلقاء سيظلون بالمرصاد لمشاريع البنى التحتية.

اتهموا بـ"تورطهم مع الهاشمي" في قضايا إرهاب

القضاء الأعلى يطالب البرلمان برفع الحصانة عن ثلاثة نواب

كشفت لجنة النزاهة البرلمانية عن وصول ثلاثة طلبات من قبل مجلس القضاء الأعلى إلى رئاسة مجلس النواب يطالب فيها الاول برفع الحصانة عن ثلاثة نواب من القائمة العراقية "تم تجنيدهم من قبل نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونفذوا عمليات ارهابية".

فيما دعت القائمة العراقية اللجنة القانونية إلى دراسة موضوع رفع الحصانة عن بعض نوابها بشكل دقيق وتفصيلي قبل البت بأي قرار.

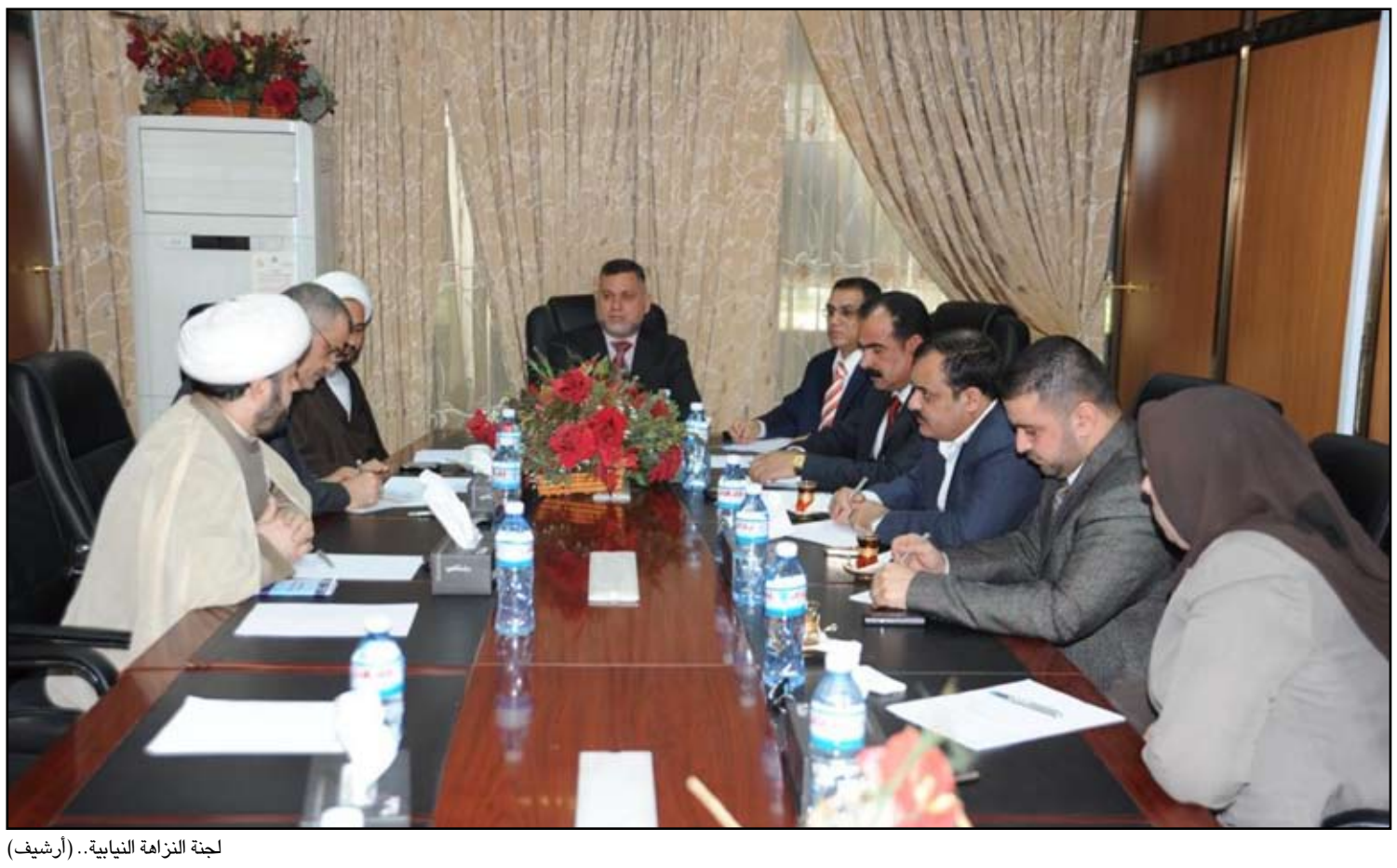

لجنة النزاهة النيابية.. (أرشيف)

□ بغداد / محمد صباح

وطالب التحالف الوطني مجلس النواب بتقديم طلبات مجلس القضاء الأعلى للتصويت مباشرة، محذرا من "تسويف هذه الطلبات وحلها بالتوافقات السياسية".

وفي مقابلة مع"المدى"، أكد عضو لجنة النزاهة البرلمانية جعفر الموسوي وصول طلب من مجلس القضاء الأعلى إلى رئاسة مجلس النواب لرفع الحصانة عن ثلاثة نواب تم تجنيدهم من قبل نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي لتنفيذ عمليات إرهابية".

ودعا الموسوي "مجلس النواب إلى رفع الحصانة فوراً عن اي نائب يكون متهما في وفق المادة (٤) إرهاب"، مبينا "أن من بين النواب الثلاثة اثنين من القائمة العراقية وآخر من القائمة البيضاء".

وعرضت وزارة الداخلية العراقية، في الـ١٩ من كانون الأول الماضي، اعترافات لبعض حمايات طارق الهاشمي بشأن قيامهم بأعمال عنف بأوامر منه، فيما أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني، في الـ٢٤ من كانون الأول الماضي، أن الهاشمي يتواجد بضيافته وسيمثل أمام القضاء في أي وقت مكان داخل العراق.

وكان مجلس القضاء الأعلى قرر، في الـ٢٥ من كانون الأول الماضي، إعادة التحقيق في التهم الموجهة لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، مؤكدا أنه أجري من قبل قاض منفرد، فيما أعلنت الهيئة القضائية الخماسية أن مذكرة الاعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي صدرت بعد توثيق تحقيقات القاضي المنفرد.

واستبعد النائب عن كتلة الاحرار جعفر الموسوي حصول اي توافق سياسي لحل قضية هؤلاء النواب الثلاثة، قائلا "لا يمكن حل قضية هؤلاء النواب المتورطين بقتل وعمليات إرهابية وفق التوافقات السياسية"، لافتا إلى "أن أي قرار يصدر بحق هؤلاء المتهمين سيكون بصورة شفافة دون خضوعه إلى صفقات سياسية لأن الموضوع قضائي".

وكانت محكمة الجنايات المركزية في بغداد أصدرت، في (٩ أيلول ٢٠١٢) حكمين بالإعدام شنقاً حتى الموت بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي يتواجد حاليا في تركيا ومدير مكتبه احمد قحطان لإدانتهما بقضايا "إرهابية".

ودعت القائمة العراقية رئاسة مجلس النواب واللجنة القانونية النيابية الى دراسة طلب مجلس القضاء الاعلى لرفع الحصانة عن ثلاثة نواب من القائمة العراقية، بشكل دقيق قبل الاعلان عن اي موقف.

وقال خالد العلواني النائب عن القائمة العراقية لـ"المدى"ان طلب مجلس القضاء الاعلى بخصوص رفع الحصانة على ثلاثة نواب لتورطهم بعمليات ارهابية مع الهاشمي هو امر قانوني الذي سيتم عرضه في جلسات مجلس النواب قريبا من اجل التصويت على حجب الثقة عنهم".

واضاف العلواني "أن رفع الحصانة عن أي نائب يحتاج الى التصويت بأغلبية مطلقة داخل مجلس النواب"،داعيا اللجنة القانونية النيابية الى "النظر بشكل مفصل بهذا الموضوع والتدقيق في أوراق الذين يراد حجب الثقة عنهم".

ونفت اللجنة القانونية الخاصة التي شكلها مجلس النواب، عن وصول اي طلب من مجلس القضاء الاعلى يطلب فيه رفع الحصانة عن ثلاثة نواب متهمين بعمليات إرهابية.

وقال عضو اللجنة امير الكناني في لقاء مع"المدى" لا وجود لاي طلب قد وصل من مجلس القضاء الأعلى يطالبنا برفع الحصانة عن بعض النواب، لاتهامهم بالقيام بعمليات إرهابية بعد تجنيدهم من قبل نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي".

وأضاف الكناني أن "ملف التحقيق في قضية الهاشمي كشف تورّط نائب رئيس مجلس محافظة بغداد رياض العضاض الذي تم القبض عليه مؤخرا، وبالتالي لا يوجد مسؤول غيره مطلوب للقضاء حاليا".

ويذكر أن رئاسة مجلس النواب شكلت في وقت سابق لجنة قانونية خاصة مكونة من خمسة نواب والتي تضم كلا من خالد شواني، وهمام حمودي، وحسن السنيد، وعدنان الجنابي، وأمير الكناني للنظر في طلبات مجلس القضاء الأعلى حول رفع الحصانة عن بعض النواب لاتهامهم بقضايا إرهابية".

ومن جانبه، اعتبر رئيس كتلة الفضيلة النيابية عمار طعمة، ان تشكيل لجنة قانونية مصغرة من قبل مجلس النواب للنظر في طلبات مجلس القضاء الأعلى "حلقة زائدة وسياسية اكثر من كونها قانونية".

واكد طعمة في حديثه مع "المدى" وجود طلبات من مجلس القضاء الأعلى تلزم مجلس النواب برفع الحصانة عن ثلاثة نواب جندهم طارق الهاشمي لتنفيذ عمليات إرهابية"، لافتا الى "ان تشكيل لجنة قانونية خاصة للنظر بهذا الموضوع يعد حلقة زائدة وسياسية اكثر من كونها قانونية، لأنها ستخضع للتوافقات السياسية والمساومات"، على حد تعبيره.

وطالب عضو التحالف الوطني، رئاسة مجلس النواب بتقديم هذه الطلبات وعرضها مباشرة على أعضاء المجلس النيابي من اجل التصويت على رفع الحصانة عن هولاء النواب"، لافتا الى "ان من الضروري اعطاء الدور الكبير للقضاء لقول كلمته".

وتنص المادة (٨٩) من الدستور على أن السلطة القضائية الاتحادية تتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا، ومحكمة التمييز الاتحادية، وجهاز الادعاء العام، وهيئة الاشراف القضائي، والمحاكم الاتحادية الأخرى التي تنظم وفقاً للقانون.

ويتولى مجلس القضاء الاعلى ادارة شؤون الهيئات القضائية، وينظم القانون، طريقة تكوينه، واختصاصاته، وقواعد سير العمل فيه.

الحكومة ليست لديها سياسة واضحة لوقف التهجير

□ ترجمة المدى

مازال الكثير من العائلات العراقية يقيم بشكل غير قانوني على اراض تابعة للحكومة وتتعرض عائلات لتهديد مستمر بالإخلاء، إلا أنها لا تستطيع العودة للسكن في مناطقها الاصلية، بحسب ادعائها.

في أطراف بغداد وتحديدا في منطقة الرستمية تقيم العوائل في مكان مترب من الخرق والركام والقمامة، ومع هذا فلا تتمنى هذه العوائل اكثر من أن تبقى هناك. يقول ابو احمد نيابة عن المقيمين وهو يخاطب وفدا من وكالة اللاجئين التابعة للامم المتحدة زار المنطقة في تموز "لا يمكنكم تركنا نعيش هكذا، لا نريد منكم أكثر من مكان نستقر فيه بشكل دائم أينما كان". اكثر من مئة عائلة تقيم منذ عام ٢٠٠٦ في هذه المنطقة التي تعود الى وزارة الدفاع، حيث تم تهجيرها لعدة مرات خلال عقود من الزمن - أولها كان في عهد صدام ضمن سياسة التعريب في المناطق المتنازع عليها ؛ ثم مؤخرا بسبب الصراع الطائفي لعام ٢٠٠٦ -٢٠٠٧ . انهم يجدون الامان هنا في الوقت الحاضر حيث تقيم كل عائلة في غرفة واحدة داخل بيوت من الطين قاموا ببنائها بأيديهم. يقول احد المقيمين و هو يطرد الذباب عن وجهه "انا لا انتمي الى اي مكان في العراق. ولا نشعر بان الحكومة تدعمنا".

تتجاوز درجة الحرارة في فصل الصيف ٥٠ درجة مئوية، ومع ذلك فلا وجود للكهرباء. الماء الراكد يستقر في خنادق على طول المجرى العام، والمقيمون يفرغون الماء من صنابير الشبكة العامة بصورة غير قانونية. اغلب العوائل ليس لها اكثر من معيل واحد – عادة الابناء الذين لا يكسب افضلهم اكثر من ١٥ الف دينار يوميا– لا يكاد يتمكن من اطعام العائلة دون الاخذ بالاعتبار العناية الطبية اذا ما اصيب احد افراد العائلة بالمرض. يصف احد كبار العاملين في مجال الاغاثة اوضاع بعض المهجرين بانها شبيهة باوضاع محافظة دارفور في السودان. كل هذا يمكن ان يحتمله المقيمون حسب قولهم "مشكلتنا الوحيدة هي السكن".

بعد حوالي اربع سنوات من انتهاء الحرب الاهلية، هناك مليون و ثلاثمئة الف عراقي لا يقيمون في بيوتهم، معظمهم غمرهم النسيان في حين ان البيروقراطية والافتقار الى الرؤية تتسبب في ابطاء التقدم تجاه ايجاد حلول مناسبة طويلة الامد.

قبل عدة اشهر جاءت قوات امنية عراقية الى المنطقة وهددت المقيمين بإخلائهم منها. يقول خلف غياث حسين "من وقت لآخر يأتينا منتسبو وزارة الدفاع على ظهور الخيل لتذكيرنا بأن هذه الأرض عائدة لهم".

ومع أن المجتمعات المحلية تقبل بالمهجرين النازحين إليها إلى حد ما، فان تحسن الوضع الأمني خلال السنوات الأخيرة يضغط من أجل إيجاد حلول لهم على المدى البعيد. لكن المقيمين في الرستمية يقولون ان مناطقهم الاصلية –في محافظة ديالى – مازالت غير مستقرة و لا يمكنهم العودة اليها. يقول احد المقيمين "إذا قاموا بإخلائنا، فأين سنذهب؟ ساشتري خيمة وابحث عن مكان لتثبيتها فيه".

تقول وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية ان ٩٠ بالمئة من الذين تم تهجيرهم خلال الصراع الاخير يريدون الاندماج محليا في المناطق التي لجأوا اليها – اما لأن التوترات الطائفية تمنع عودتهم او انهم ليس لديهم ما يعودون لأجله.

عراقيون عائدون من سوريا.. (أرشيف)

اولئك الذين هربوا الى اقليم كردستان في شمال العراق استقروا هناك بشكل دائم أحيانا وحتى انهم غيروا جنسيتهم في البطاقة من عربي الى كردي. لكن هناك حوالي نصف مليون غيرهم ما زالوا يتواجدون في ٣٨٢ محل إقامة في انحاء العراق ويقول المراقبون ان الحكومة ليست لديها إستراتيجية حقيقية للتعامل مع قضيتهم .

مشروع رائد جديد بادرت به وكالة اللاجئين من اجل اتخاذ اولى الخطوات لحل المشكلة. ففي الشهر الماضي بدأت الوكالة بتسوية الأراضي في منطقة سبع البور ببغداد حيث ستقوم ببناء وحدات سكنية مناسبة لحوالي ٧٠٠ من العوائل المهجرة بضمنها عوائل من الرستمية، ومن المتوقع ان توضع اولى اللبنات خلال الاسبوع الحالي. حصلت الوكالة على الارض من وزارة الدفاع بعد عامين من الشد والجذب مع عدة وزارات، على أساس تمليكها للمهجرين بعد ١٥ سنة بعدها تعيد الوكالة التفاوض بشأن عقود مع الحكومة. إلا أن هذه الخطوة –التي تسببت البيروقراطية في تأخيرها– ليست الا نقطة في بحر، وتقول الوكالة إن تحويل كافة محلات الاقامة الى هذا النموذج سيستغرق أكثر من عشر سنوات. يقول سلام داود الخفاجي وكيل وزارة الهجرة والمهجرين أن "الخطط تشمل قطع أراض أخرى لكنها تستغرق وقتا، فالحصول على ترخيص في قطعة ارض ليس امرا سهلا وانما معقد جدا حيث ان الأمر يتعلق بأكثر من وزارة. وان التنسيق بين الهيئات الحكومية لا يرتقي الى المستوى المطلوب". من جانبهم قال عاملو الإغاثة بان المهجرين يعانون من الإهمال، حيث انهم محصورون بين الهيئات الحكومية والسلطات المحلية التي لا تريد تشجيعهم على البقاء.

الحكومة ترغب باغلاق ملف المهجرين بحلول نهاية العام، و تقترح منح المهجرين المسجلين مبلغ أربعة ملايين دينار في حالة عودتهم الى مناطق سكناهم الاصلية و مليونين و نصف دينار في حالة اندماجهم محليا او انتقالهم الى موقع ثالث بشكل دائم. في عام ٢٠١١ عاد كثير من العراقيين من المهجرين في الداخل و الخارج الى مناطقهم الاصلية. لكن عاملو الاغاثة يقولون إن هذا التعويض لا يكفي لبناء مستقبل دائم. حتى مع النسب الحالية، فان على الوزارة أن توقف المنح بسبب قلة التمويل و تقول إنها تركز حاليا على اللاجئين السوريين الذين عبروا الحدود الى داخل العراق وعلى اللاجئين العراقيين العائدين من سوريا.

هناك عوامل أخرى تزيد من تعقيد المسألة وهي أن الكثير من المهجرين غير مسجلين في سجلات الحكومة إما بسبب تعقيد العملية أو لأن ابسط معايير التسجيل لا تنطبق عليهم. أما الآخرون المسجلون كمهجرين في أماكن اخرى فلا يمكن اعتبارهم مهجرين لكونهم أصبحوا مكتفين ذاتيا يمكنهم دفع متطلبات الرعاية الصحية و التعليم و السكن. و هناك أيضا أناس غير مهجرين أصلا وإنما هجروا بغداد و انتهى بهم المطاف في محلات إقامة بسبب وضعهم الاجتماعي – الاقتصادي.

مع عودة اللاجئين العراقيين من سوريا هربا من الصراع الدائر هناك الآن، فالبعض منهم يجد نفسه في وضع مشابه للمهجرين – ضائعين في بلد تعاني حكومته من الكثير من المشاكل ، في بلد يقول عنه المراقبون بان المسؤولين يتم تعيينهم وفقا للمحسوبية وليس حسب الكفاءة.

■ عن : موقع ايرين

استنفار أمني لمواجهة نشاط "الجيش العراقي الحر"

□ بغداد/ غسان عادل

أفاد شهود عيان في مدن وسط وجنوبي البلاد ان الاجهزة الامنية استنفرت طاقاتها بعد ورود معلومات تشير إلى استعداد ما يعرف بالجيش العراقي الحر لتنفيذ عملياته في مدن سامراء في محافظة صلاح الدين، والصويرة في واسط، والاسكندرية شمالي محافظة بابل، وفي قرى تابعة لمحافظة ديالى.

وبحسب شهود عيان فأن تلك المدن شهدت مؤخرا انتشارا واسعا لعناصر وحدات الجيش، وقامت بعمليات اعتقال عدد من المشتبه بانضمامهم إلى الجيش الحر. وشهدت مدينة سامراء مطلع الشهر الحالي استعراضا لمسلحين يعتقد انهم من عناصر الجيش الحر.

ونفى المتحدث باسم وزارة الدفاع العقيد ضياء الوكيل وجود نشاط للجيش العراقي الحر ، مؤكدا ان بعض الجماعات المسلحة :" اتخذت من هذا الاسم واجهة جديدة لتنفيذ عملياتها الارهابية"، مشيرا الى ان وحدات الجيش العراقي مستمرة في اداء واجباتها" بملاحقة عناصر تنظيم القاعدة ، وتم اعتقال العديد منهم في عملية عسكرية نفذت جنوب غربي محافظة نينوى مطلع الشهر الحالي".

عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب حاكم الزاملي اكد بدوره ان لجنته توفرت لديها معلومات عن قيام مجاميع مسلحة بافتتاح معسرات لتدريب عناصرها ، معربا عن اعتقاده بإمكانية أن يكون هذا التوجه محاولة لإعلان تشكيل ما يسمى الجيش الحر في العراق "معلوماتنا تؤكد إقامة معسكرات لتدريب عناصره في منطقة الجزيرة جنوب الموصل ومنطقة البحيرات بجرف الصخر بمحافظة بابل، وفي مناطق بأطراف محافظة المثنى". وأعلن نواب ينتمون الى ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي وقوف جهات اقليمية وراء تشكيل هذا الجيش، وذكرت ان مسؤوليته انيطت برئيس هيئة علماء المسلمين حارث الضاري المقيم في العاصمة الأردنية عمان ، الذي اصدر بيانا نفى صحة تلك الانباء ، واثر ذلك قيل إن نائب رئيس مجلس الثورة في النظام السابق عزة الدوري هو المسؤول عن تشكيل الجيش.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون